



وزارة الصناعة والتجارة

٧٨٨٦٨/ع
٢٠٠٩/٩/١٧

الرقم

التاريخ

الموافق

المحامي الأستاذ مروان أبو الفيلات
/بواسطة شركة المخازن التجارية الأمريكية
ص ب (١١١٤٠/٤٢٥٥٥٦)
المحامي الأستاذ عدنان مناصرة
/مكتب نادر قمصيه
ص ب (١١٨٤٤/١٤٢٠٢٥)

الموضوع: القرار الخاص بالعلامة التجارية (محل الأبطال) رقم (٧٨٨٦٨) في الصنف
(٢٥).

أرفق بطيه القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة بكتابي
أعلاه.

واقبلوا الاحترام

مسجل العلامات التجارية
م. خالد عربيات



وزارة الصناعة والتجارة

الجمهورية الأردنية
الوزارة العامة للصناعة والتجارة
القطاع العام للصناعة والتجارة

الرقم
التاريخ ع.ت / ٧٨٨٦٨ /
الموافق ٢٠٠٩/٩/١٧

قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية وزارة الصناعة والتجارة / عمان

المعتراض: شركة المخازن التجارية الأمريكية وكلية المحامي مروان أبو الفيلات
ص.ب (١١١٤٠/٤٢٥٥٦)

المعتراض عليها: مجموعة آر إن إيه ريسورسيز المحدودة والتي تعمل باسم لاند مارك وكلية المحامي
عدنان مناصرة ص.ب (١١٨٤٤/١٤٢٠٢٥).

الموضوع: العلامة التجارية (محل الأطفال) رقم (٧٨٨٦٨) في الصنف (٢٥) .

الوقائع

أولاً: تقدمت مجموعة آر إن إيه ريسورسيز المحدودة والتي تعمل باسم لاند مارك بطلب لتسجيل العلامة التجارية (محل الأطفال) في الصنف (٢٥) من أجل (الملابس ، بما في ذلك الأحذية بجميع أنواعها والشبشب وأغطية الرأس) وحصلت على شهادة قبول مبدئي وأعلن عنها تحت الرقم (٧٨٨٦٨) في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣١٣) الصادرة بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٥ .



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم

التاريخ

الموافق

ثانياً: بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣ تقدمت المعارضة بواسطة وكيلها بطلب اعتراض على تسجيل العلامة التجارية وذلك للأسباب التي تضمنتها لائحة الاعتراض .

ثالثاً: بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٣ قدمت الجهة المعارضة ضدها لائحة الجوابية

رابعاً: قدم وكيل الجهة المعارضة البيانات المؤيدة لطلب الاعتراض وذلك على شكل تصاريح مشفوعة باليمين ومرفقاتها .

خامساً: قدم وكيل الجهة المعارضة ضدها البيانات المؤيدة لطلب تسجيل العلامة وذلك على شكل تصريح مشفوع باليمين ومرفقاته بعد ان منح التمديدات اللازمة لذلك.

سادساً: عقدت عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية، وبالنتيجة اختتمت الجلسات ورفعت لإصدار القرار.



وزارة الصناعة والتجارة

مركز الملك عبد الله الثاني
لدراسة وتطوير الملكية
العلامية
٢٠١٠ - ٢٠١١

الرقم

التاريخ

الموافق

القرار

بعد الاطلاع على ملف الدعوى بكامل محتوياته فقد تبين ما يلي :-

من حيث الشكل:

حيث أن الاعتراض مقدم خلال سريان المدة المحددة بنص المادة (١٤) من قانون العلامات التجارية فإنني أقرر قبوله شكلاً.

من حيث الموضوع:

نجد أن الجهة المعترضة قد أسست دعواها على أساس مطابقة العلامة التجارية (محل الأطفال

The Baby Shop

موضوع الاعتراض مع العلامتين التجاريتين () رقم (٦٨٠١٧) صنف (٢٥) والرقم (٦٧٩٤٦) صنف (٤٢) والعائدة ملكيتهما لها حيث ادعت بأن العلامة التجارية موضوع الاعتراض جاءت مخالفة لأحكام المادة (٨) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

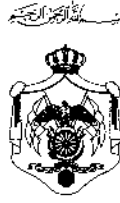
وبالتدقيق في البينة المؤيدة لطلب الاعتراض المقدمة من قبل الجهة المعترضة نجد أنها عجزت عن إثبات

The Baby Shop

توافر معايير الشهرة في العلامة التجارية () العائدة ملكيتها لها والتي استقر عليها اجتهد قضاء محكمة العدل العليا الموقرة وأحكام قانون العلامات التجارية وأحكام التوصية المشتركة للعلامات المشهورة، إذ اقتضت البينة على تصاريح مشفوعة باليمين جاءت بأقوال عامة مجردة خالية

The Baby Shop

من أي إثبات مادي يؤيد ماورد فيها من شهرة العلامة التجارية ()، وعليه فإن



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم
التاريخ
الموافق

The Baby Shop

ترجمة العلامة التجارية (The Baby Shop) لا تحمي وفقا لاحكام المادة (١٢/٨) من قانون العلامات التجارية .

كما نجد ايضا انها عجزت عن اثبات اسبقية استعمالها للعلامة التجارية (محل الاطفال) في المملكة بتاريخ سابق لتاريخ ايداع طلب تسجيل العلامة موضوع الاعتراض حيث لم يتم تقديم أية بيعة مثل فواتير أو عقود أو بيانات تفيد باستعمال العلامة في المملكة الاردنية الهاشمية، وفي هذا الخصوص ما استقر عليه اجتهاد محكمة العدل العليا في القرار رقم (١٩٧٢/٦٧) (هيئة خماسية) المنشور على الصفحة ١٤٦٣ من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ ١٩٧٢/١/١ والذي جاء فيه: "لا حق للشركة المستدعية في طلب ترقيين العلامة المسجلة باسم الشركة المستدعي ضدها اذا لم تقدم اية بيعة على ان العلامة المطلوب ترقيينها معروفة في المملكة الاردنية الهاشمية ومستعملة على بضائعها، لان تسجيل هذه العلامة ليس من شأنه ان يؤدي الى غش الجمهور لعدم وجود علامة اخرى مماثلة لها مستعملة ومعروفة في الاردن." والقرار رقم (١٩٩٩/٣٧).

كما نجد ايضا انها عجزت عن إثبات سبق تسجيلها للعلامة التجارية (محل الاطفال) في الأردن، مما يجعل من تسجيل العلامة التجارية موضوع الاعتراض متفقا وأحكام المادة (٧) والمادة (١٠/٨) من قانون العلامات التجارية، إذ جاء في قرار محكمة العدل العليا رقم ٢٠٠٢/٦٠ تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٨ والمنشور في مجلة نقابة المحامين لسنة ٢٠٠٣ ما يلي: "... كما أن الفقرة ١٠ من ذات المادة قد منعت أيضا تسجيل العلامة التي تطابق علامة شخص آخر سبق تسجيلها لنفس البضائع التي يراد تسجيل العلامة من أجلها أو لصنف منها أو العلامة التي تشابه تلك العلامات إلى درجة قد تؤدي إلى غش الجمهور..."



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم

التاريخ

الموافق

وبناء على ما تقدم وحيث ان علامة الجهة المعترض ضدها لا تشكل أي مخالفة لأحكام المادة (٧) والمادة (١٢, ١٠, ٦/٨) من قانون العلامات التجارية فأنني أقرر رد الاعتراض الوارد على العلامة التجارية (حلل الأصل) المعلن عنها تحت الرقم (٧٨٨٦٨) في الصنف (٢٥) والسير في اجراءات تسجيلها حسب الاصول.

قراراً صادراً بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٦

قابل للاستئناف خلال عشرين يوماً.

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عربيات

القرار

الصادر من محكمة العدل العليا المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس السيد فؤاد سويدان
وعضوية القضاة السادة
فوزي العمري ، د. أكرم مساعده ، محمد طعنه ، محمد المبيضين

المستأنفة :- شركة المخازن التجارية الأمريكية .

وكيلها المحامي مروان أبو الفيلات .

المستأنف ضدهما : ١- مسجل العلامات التجارية .

٢- مجموعة آر إن إيه ريسورسيز المحدودة التي تعمل

(لاند مارك) .

وكيلها المحامي عدنان مناصرة .

بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٩ ، تقدمت المستأنفة بهذا الاستئناف طاعنة بالقرار الصادر عن

مسجل العلامات التجارية بتاريخ ١٧/٩/٢٠٠٩ الخاص بالعلامة التجارية (محل الأطفال)

المسجلة تحت الرقم (٧٨٨٦٨) في الصنف (٢٥) والمتضمن رد الاعتراض الوارد على

العلامة التجارية (محل الأطفال) المسجلة المعلن عنها تحت الرقم (٧٨٨٦٨) في الصنف

(٢٥) والسير بإجراءات تسجيلها .

طالبة فسخ القرار المستأنف والحكم بقبول الاعتراض ووقف السير بإجراءات طلب

تسجيل العلامة التجارية (محل الأطفال) المعلن عنها تحت الرقم (٧٨٨٦٨) في الصنف

(٢٥) مستندة في طعنها للأسباب التالية :-

- ١- القرار المستأنف مشوب بعيب التناقض والقصور في التعليل ومخالف للواقع والقانون من حيث عجز المستأنفة عن إثبات شهرة العلامة التجارية (THE BABY SHOP) .
- ٢- أخطأ القرار المستأنف في النتيجة التي توصل إليها من حيث عجز المستأنفة على إثبات أسبقية استعمالها للعلامة التجارية (محل الأطفال) موضوع الاعتراض / الطعن ، في حين أن تلك العلامة تشكل ترجمة حرفية باللغة الانجليزية للعلامة (THE BABY SHOP) .
- ٣- قامت المستأنف ضدها بالتعدي على العلامة التجارية (THE BABY SHOP) من خلال تقديم طلب سابق للعلامة ذاتها تحت الرقم (٧٨٨٢٥) في الصنف (٢٥) ، وقامت المستأنفة بالاعتراض وتقرير وقف السير بإجراءات تسجيلها لأن المستأنفة هي الأسبق في التسجيل .
- ٤- جاء القرار الطعين متناقضاً مع القرار الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ عن مسجل العلامات التجارية من حيث قبول الاعتراض المقدم من المستأنفة على طلب المستأنف ضدها تسجيل العلامة التجارية (THE BABY SHOP) .

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفة والمستأنف ضدها الثانية ، تليت لائحة الاستئناف واللائحة الجوابية المقدمة من مسجل العلامات التجارية والرد عليها . وطلب وكيل المستأنفة إبراز حافظة مستنداته حيث أبرزت بالمبرز م/١ ، كما ورد ملف العلامة التجارية رقم (٧٨٨٦٨) وملف العلامة التجارية (٧٨٨٢٥) صنف (٢٥) والعلامة التجارية رقم (٦٨٠١٧) صنف (٢٥) وقدم وكيل المستأنفة مرافعته .

وبعد التدقيق والمداولة نجد أن واقعة الدعوى تتلخص في أن المستأنف ضدها الثانية حصلت على شهادة قبول مبدئي بتسجيل العلامة التجارية (محل الأطفال) في الصنف (٢٥) تحت الرقم (٧٨٨٦٨) في الصنف (٢٥) وأعلن عنها بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٣ ، وتقدمت المستأنفة باعتراض لدى مسجل العلامات التجارية على تسجيل هذه العلامة لأنها تشكل ترجمة حرفية للعلامة التجارية التي تستعملها (THE BABY SHOP) .

وبتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٧ أصدر مسجل العلامات التجارية قراره المطعون فيه المتضمن رد الاعتراض .

ولم تقبل المستأنفة بالقرار المذكور فتقدمت بهذا الاستئناف طالبة فسخه مستندة للأسباب الواردة في لائحة استئنافها .

وعن أسباب الطعن جميعها :

فإننا نجد أن المستأنف ضدها الثانية كانت سجلت العلامة التجارية موضوع الدعوى (محل الأطفال) في حين أن المستأنفة تستعمل العلامة التجارية (THE BABY SHOP). فاعترضت على تسجيل العلامة التجارية الأولى موضوع الاعتراض باعتبارها ترجمة بالانجليزية للعلامة التي تستعملها مستندة للمادة (٨) من قانون العلامات التجارية .

وبالرجوع لأحكام المادة (٨) المذكورة نجد أنها تنص فقرتها (١٠) على " لا يجوز تسجيل ما يأتي :

((العلامة التي تطابق علامة تخص شخصاً آخر سبق تسجيلها لنفس البضائع التي يراد تسجيل العلامة التجارية من أجلها أو لصنف منها أو العلامة التي تشابه تلك العلامة إلى درجة قد تؤدي إلى غش الغير)) .

وأما الفقرة (١٢) فقد حظرت تسجيل علامة مطابقة أو مشابهة أو التي تشكل ترجمة لعلامة تجارية مشهورة وفقاً للآتي :-

" العلامة التجارية التي تطابق أو تشابه أو تشكل ترجمة لعلامة تجارية مشهورة وذلك لاستعمالها لتمييز بضائع مشابهة أو مماثلة للبضائع التي اشتهرت بها ، ويكون من شأنها إيجاد ليس مع العلامة المشهورة أو لاستعمالها لغير هذه البضائع بشكل يحتمل أو يلحق ضرراً بمصلحة مالك العلامة التجارية المشهورة ويوحي بصلة بينه وبين هذه البضائع ، وكذلك العلامات التي تشابه أو تطابق الشارات الشرقية والإعلام والشعارات

الأخرى والأسماء أو الأسماء المختصرة الخاصة بالمنظمات الدولية أو الإقليمية أو التي تسيء إلى قيمنا التاريخية والعربية والإسلامية .

ومن حيث أن الثابت أن المستأنفة لم تثبت أنها تستعمل العلامة التجارية (محل الأطفال) بتاريخ سابق كما أنها عجزت عن إثبات توافر معايير الشهرة في العلامة التجارية (THE BABY SHOP مع رسمه) ، وإن مجرد ترجمة العلامة التجارية المذكورة لا تنهض سبباً كاف للحماية وفقاً لنص المادة (١٢/٨) من قانون العلامات التجارية ، وبالتالي فإن اعتراض المستأنفة لدى مسجل العلامات التجارية لا يرد على العلامة التجارية (محل الأطفال) المسجلة للمستأنف ضدها الثانية تحت الرقم (٧٨٨٦٨) في الصنف (٢٥) وأن رد اعتراضها كان موافقاً للقانون والأصول .

وأما إدعاء المستأنفة أن القرار الطعين متناقضاً مع القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ لقبوله الاعتراض على تسجيل المستأنف ضدها الثانية للعلامة التجارية (THE BABY SHOP) فإن هذا الإدعاء غير وارد ، وإذ أن المستأنف ضدها الثانية كانت تقصد تسجيل علامة تجارية مشابهة تماماً للعلامة التجارية التي تستعملها المستأنفة ، في حين أن القرار الطعين موضوع هذا الاستئناف انصب على عدم مشابهة العلامة التجارية (THE BABY SHOP مع رسمه) المسجلة تحت الرقم (٦٨٠١٧) في الصنف (٢٥) . وعليه، وحيث أن أسباب الطعن جميعها لا ترد على القرار المطعون فيه ، فإن الدعوى تغدو مستوجبة الرد . وعليه :-

نقرر

رد الاستئناف وتضمين المستأنفة الرسوم وإعادة الأوراق لمصدرها .
قراراً وجاهياً بحق المستأنفة ، غيابياً بحق المستأنف ضدهما ، صدر وافهم علناً في ١٠ صفر ١٤٣١ هـ الموافق ٢٦ كانون ثاني ٢٠١٠ م.

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

أ.ع